واللون والريح لكونه لو قبلها لم يخل منها فان هذا الاصل
عندهم فاسد بل نفوها لما فارقت صفات الحي وايضا فيقال
الفرق الذي فرقوا به بين اللون والريح وبين القول والارادة
اما ان يكون موثرا واما ان لا يكون فان كان موثرا بطل الالزام
وان لم يكن موثرا لزم خطاهم في احدى الصورتين لا بعينها
فلا يجوز ان يكون الخطا فيما نفوه لا فيما اثبتوه فلا يدل على
صحة قول المنازع لهم فيما اثبتوه فان اقام المنازع لهم دليلا
عقليا او سمعيا على نفي اللون والريح دون القول والارادة كان
ذلك فرقا مؤثرا وان اقام دليلا على نفي حلول الجميع كان ذلك
حجة كافية دون الالزام قال الامدي الوجه الرابع
هو ان مذهبهم ان الرب متحيز وانه مقابل للعرش واكبر
منه وليس مقابلا لجوهر فرد من العرش وقد قالوا بان العرش
الواحد لا يقوم بجوهرين والصفة الحادثة في ذات الله تعالى
وهي القول والارادة كما هو مذهبهم يوجب قيامهما معا
دها بجزئين فصاعدا وهو مناقض لمذهبهم قلت
ولقايل ان يقول ان العرض لا يقوم بجوهرين مع قولهم مع
بقيام القول والارادة بالله تعالى امر لا يختص مسئلة حلول
الحوادث فان العلم والقدرة والمشيئة القديمة قائمة عندهم
بذات الله تعالى فالقايم بذاته لا يفترق الحال فيه بين ان يكون قديما
او حادثا من جهة كونه صفة واحدة قامت بجزئين بل هذا بحث
يتعلق بمسئلة الصفات مطلقا ولها موضع اخر وايضا فيقال
اذا كان من مذهبهم ان الرب متحيز كما حكاه عنهم مع ان ابن الهيثم

وغيره

وغيره منهم ينكر ان يكون متحيزا فاذكر من حجة المعتزلة عليهم غايتها
الزامهم اذا اقامت به الصفات والحوادث ان يكون متحيزا فاذا كانوا ملتزمين
لذلك كان هذا طرد قولهم وبقي البحث ليس هو في المسئلة بل يبقى الكلام
كله مع المعتزلة يعود الى مسئلة التحيز والكلام اذا عاد الى اصل واحد
كان الكلام فيه اخف مع انهم عليهم ان يلتزموا للمعتزلة بقيام الحوادث
به وان لم يكن متحيزا اذا كان كلا من المسئلتين ماخذ يخصه وبينهما
اتفاق وافتراق وايضا فان ذكر قولهم في العرش هاهنا لا يظهر له وجه
الا ان يقال انهم يقولون بالتحيز والمتحيز مركب من الجواهر المنفردة
والعرض الواحد لا يقوم بجوهرين فلا تقوم به ارادة ولا قول وهذا
القول ان توجه كان سوالا عليهم فانهم اثبتوا الصفات لله سواء كانت
قديمة او حادثة لا يختص هذا بمسئلة حلول الحوادث والكرامية
لهم في اثبات الجوهر الفرد قولان فمن نفى ذلك لم يلزمه هذا الالزام ومن
اثبته كان جوابه عن هذا الجواب بغيره من الصفاتية والصفات
القائمة بالملائكة والادميين وغيرهم وكان لهم ايضا اجوبة اخرى
كما قد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع قال الامدي الخامس
هو ان من مذهبهم ان مستند المحدثات انما هو القول الحادث
او الارادة الحادثة ومستند القول والارادة القدرة القديمة والمشيئة
الازلية ولا فرق بين الحادث والمحدث من جهة تجدده وهو
انما كان مفتقرا الى المرجح من جهة تجدده وقد استويا في التجدد
قيل لهم لما اكتفوا بالقدرة القديمة والمشيئة الازلية في حدوث
المحدثات من غير توسط القول والارادة كما اكتفى بها في القول والارادة
لم يجد الى الفرق سبيلا فيقال ولقايل ان يقول من الصفات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)